

الحركة السياسية الكردية في سورية إلى أين؟

بقلم: إبراهيم خليل كرداغي

الكرد السوريون يعيشون في ظل حالة صعبة من الناحية الثقافية والاجتماعية وحتى الفكرية والسياسية كباقي فئات الشعب السوري، ويتميزون بوجود حراك سياسي متشعب الاتجاهات: بين وطني سوري متأثر بواقع المعاناة العامة للمواطن، وحالة تميل إلى القومي الكردستاني...، فالمواطن الكردي السوري مندفع بقوة نابعة من واقع المعاناة المتأبئة من تطبيق الممارسات العنصرية لأجهزة النظام الحاكم تجاهه وسياسات الإقصاء والتهميش الموجهة ضد دور وجود الشعب الكردي في سورية وبمختلف الأساليب والوسائل على أرض الواقع من ممارسات يومية مجحفة في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمواطن الكردي بشكل خاص والسوري بشكل عام على أرضية تطبيقات قانون الطوارئ والأحكام العرفية.

على ضوء ما تقدم، هل واقع الحراك السياسي الكردي في سورية الحالي هو المناخ المناسب لبناء المرجعية الكردية المقترحة من قبل الأحزاب السياسية وأطرها...؟ عذراً من قيادات الأحزاب السياسية الكردية التي عجزت عن الإجابة على الرسالة الخطية الموجهة إليها من قبل هيئة تحرير الرأي الآخر في جريدة الوحدة منذ أشهر حول موضوع المرجعية والمؤتمر الوطني الكردي في سوريا والتي تم نشرها فيما بعد...، لماذا التلذذ في العمل من أجل بناء المرجعية؟ ولمصلحة من محاولات العرقلة...؟ هنا أطرح وجهة نظر عساها تفيد في إيجاد مخرج لما نحن فيه .

أولاً: واقع الحركة الكردية في سورية :

١ - واقع الأزمة السياسية المتجسدة في ضعف تجسيد رؤية سياسية واضحة تعبر عن أهداف أحزاب الحركة كمهام نضالية تلتزم بها لتحقيق مخرجات محددة وملموسة في الشارع السياسي والفكري والثقافي الكردي، وبالتالي على تلك الأحزاب أن تحدد مسارها السياسي والفكري من أين تبدأ وأين تنتهي، وعدم ترك المجال مفتوحاً للتأويلات والاجتهادات، لكي لا تسبح العامة في دوامة الأزمة السياسة بين صفوف كل حزب وبين مجموع الأحزاب.

٢ - واقع الأزمة التنظيمية: تعددية حزبية مفرطة - انغلاق تنظيمي وحزبي - تمسك بمفردات سياسية ثانوية تعرقل جهود الإجماع على الخطوط العامة والمشاركة - ضعف الثقة المتبادلة والحوار البناء وتوسع مجال المهارات ، هذا الوضع يؤدي إلى تشتت جهود لم تشمل الحركة الكردية وإيجاد حل لأزمته في ظل تمترس بعض القيادات بمواقعها وتجنبيها لإشراك كوادر أحزابها والفعاليات المختلفة في عملية التلاقي وصنع القرار .

٣ - العامل الذاتي: يتمخض عن الواقع التنظيمي

المتأزم للحركة الكردية عناصر حزبية سلبية أو ضعيفة الشخصية وغير قادرة على دفع الحراك السياسي بين شرائح المجتمع الكردي، وهذا بدوره يعكس حالة من عدم الثقة بين الناشئة الكردية والأحزاب التي لم تعد قادرة على بث روح النضال السياسي كأداة للتغيير نحو الحرية والديمقراطية شعاراً أو ممارسة داخل تنظيماتها وحتى في الحياة الاجتماعية بشكل عام...إذا لا بد للأحزاب الكردية وقياداتها أن تختار أجندة الشعب الكردي في سوريا وتتمكن من بناء شبه مؤسسات سياسية وثقافية واجتماعية لإشراك الناشئة في عملية التدريب على ممارسة الحرية والديمقراطية فيها، لكي تستقطب المزيد من أبناء المجتمع نحوها للمساهمة في عملية التطور والتغيير السلمية المنشودة ، وبالتالي خلق مناخ مناسب لنمو كوادر فاعلة في المجتمع الكردي لينبروا درب مستقبل مشرق .

ثانياً : المرجعية الكردية :

لبناء المرجعية المنشودة والتي أقرت بعنوانها جميع الأحزاب السياسية الكردية في سورية، لا بد من التوقف عند النقاط التالية لأجل المراجعة والتقييم ثم الإقرار بأفضل الحلول الممكنة لأزمة الواقع السياسي الكردي في سورية وتقوية دوره في فعاليات الحراك السياسي الوطني السوري بشكل عام :

١ - إن ضرورة بناء مرجعية سياسية كردية في سورية هي الطريق والسبيل الوحيد للمشاركة الجماعية في الفعل القومي الكردي بشكل خاص والوطني السوري بشكل عام.

٢ - لا يمكن بناء مرجعية فاعلة وشاملة إلا بمشاركة معظم الأحزاب (وليس جميعها على الإطلاق)، ويمكن تجاوز الأحزاب المعرقلّة والتي لا تتجاوب مع الحلول المقترحة .

٣ - لا يمكن إنجاز المرجعية باقتراح أو اتفاق القادة فيما بينهم، بل عبر مؤسسة سياسية لمجموع الأحزاب الكردية التي تقبل بنائها، وهذه المؤسسة هي التي تتولى مهمة انعقاد المؤتمر الوطني الكردي وتأسيس المرجعية.

٤ - لا يمكن أن تبدأ المؤسسة بالظهور إلا عبر محطة انتقالية يشارك فيها عدد كبير من كوادر الأحزاب المنخرطة في هذا المشروع .

٥ - المؤتمر الوطني الكردي في سوريا يتضمن في عنوانه إشكالات لا بد من توضيحها :

أ - هو عنوان لأهداف سياسية محددة يجب أن تلتزم بها المرجعية (وهنا تكمن الأهداف المشتركة) على المستوى الوطني السوري والقومي الكردي السوري، ويجب إشراك الفعاليات الوطنية في المؤتمرات الوطنية على الصعيدين الكردي السوري بشكل خاص والسوري بشكل عام .

ب - في الخطوة الأولى ليس ضرورياً إشراك الفعاليات الوطنية في المحطة الانتقالية نقادياً للإشكالات الذاتية بين الأحزاب الراغبة في بنائها، حيث يتم انتخاب مؤسسة سياسية لمجموع الأحزاب ويعقد المؤتمر الوطني فيما بعد بإشرافها وبمشاركة الفعاليات المختلفة ليتم الإعلان عن تأسيس المرجعية الكردية وتنتخب مؤسساتها(السياسية - الثقافية - الإعلامية - المالية الخ).

٦ - ليس بالضرورة أن تتخلى الأحزاب عن أجندتها

التناقضات الثانوية والهامشية وإثارها في اتجاهات لا تخدم مصلحة الشعب الكردي والمصلحة الوطنية، ولها تأثير سلبي كبير على عملية توحيد الصف الكردي السياسي وتقف عقبة أمام الجهود الرامية لتهيئة العامل الذاتي الذي يحتاج حتماً إلى مناخات وأجواء سياسية طبيعية وصحية قائمة على الإرادة الصادقة والثقة المتبادلة والوعي الديمقراطي الناضج العامل الأهم لترتيب البيت الكردي وفق أسس ومبادئ حضارية وديمقراطية تشكل في المستقبل أرضية صلبة من أجل بناء قوة سياسية وتنظيمية مؤهلة لمواجهة النهج الشوفيني للسلطة الحاكمة وما يفرز عنه من سياسات وتدبير تمييزية تجاه الكرد، وبموازاة ذلك أزلت القيادة السياسية للحزب الالتباس والغموض الناتج عن تشابك وتداخل ما هو (قومي كردستاني - وطني سوري) وبموجبه رتبت أرقام معادلاتها السياسية على الساحة السورية، فكان لا بد من الانخراط في صفوف المعارضة الوطنية والديمقراطية والانفتاح على الوسط العربي بفعالياته المختلفة كشريك في الوطن وفي الحقوق والواجبات، ولذلك بذلت جهود مميزة في هذا المجال ساعدت لخلق مناخات سياسية مهيبة لولادة إطار نضالي وطني شامل يضم معظم القوى الوطنية والديمقراطية والفعاليات المدنية والسياسية المختلفة متمثلاً بائتلاف إعلان دمشق الذي أصبح يحظى باحترام أبناء الشعب السوري بكل أطرافه وأوساط واسعة من المجتمع الدولي .

إن هذا الفعل السياسي الجاد والسليم ساهم بشكل كبير في عملية توسيع القاعدة التنظيمية والجماعية للحزب وفي معظم مناطق العمل الحزبي وترافق هذا التوسع الكمي بتوفر شروط ومستلزمات النوعية، إن هذا التطور على مستوى الحزب يعتبر إنجازاً على المستوى النظري والعملية ومن أجل الحفاظ على هذا الإنجاز النوعي وتطويره نحو الأفضل لا بد من:

- ١- إعداد الكوادر الإدارية والقيادية القادرة على إدارة شؤون المنظمات الحزبية وفق أسس علمية وعملية.
- ٢- رفع سوية الوعي الديمقراطي والسياسي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعامل الديمقراطي والحضاري بين الرفاق في المنظمات والهيئات الحزبية ولتجنب مخاطر ظاهرة الفردية والأثنية.
- ٣- توفير آليات تنظيمية تنظم الحياة الداخلية وفق المعطيات الجديدة والواقع التنظيمي الجديد.
- ٤- الحذر واليقظة حيال آفات وأمراض البيروقراطية والكسل والترهل التنظيمي وخاصة الانتهازية والوصولية الحزبية التي تتفاوت درجاتها بحيث يصعب التمييز، فقد لا تبدو للوهلة الأولى خطيرة لكن عندما تتطور وتتجذر في جسم الحزب لا يمكن معالجتها بسهولة ولا يفيد معها سوى الاستئصال والبت بعد أن ينجم عنها خسائر جمة.

إن الإنجاز السياسي والتنظيمي الذي حققه الحزب في المرحلة السابقة، يعتبر خطوة أولية يجب أن تتعزز بخطوات لاحقة لترسيخها وتثبيتها وكذلك تعميمها على كافة المناطق وبنفس السوية والقدر لجعلها إنجازاً حقيقياً له أصداء على أرض الواقع، مع الأسف لا تزال بعض قطاعات التعليم والعديد من القرى والنواحي خالية من التواجد الحزبي والأنشطة المختلفة وتعاني من التهميش

السياسية بل لتسع إلى طرح أجندتها على طاولة الحوار في مؤسسات المرجعية الكردية كحق مشروع في إطار حرية الفكر، وهذا يحتم التأكيد على عدم تجاوز حدود الإجماع السياسي حسب ما يقره الميثاق السياسي والتنظيمي للمرجعية وقرارات مؤسساتها.

في الختام اقترح:

أ - عقد اجتماعات موسعة لمجموع الأحزاب الكردية يحضرها (٣ - ٥) أعضاء من قيادات وكوادر كل حزب، وذلك لمناقشة مواضيع مؤتمر الأحزاب السياسية الكردية (كمحطة إنتقالية) ووضع أجندة الأهداف والرؤى المشتركة، وإعداد البرنامج السياسي والتنظيمي للمرجعية على ضوء الرؤية المشتركة أو تعديلاتها.

ب - عقد مؤتمر الأحزاب السياسية كمحطة انتقالية وانتخاب مؤسسة سياسية لمجموع الأحزاب الكردية في سورية وإقرار البرنامج السياسي والتنظيمي لتقديمه إلى المؤتمر الوطني الكردي الذي ستنتبثق عنه المرجعية للمصادقة عليها بعد إجراء التعديلات.

ج - عقد المؤتمر الوطني الكردي في سوريا بحضور ممثلي الأحزاب والفعاليات الوطنية المختلفة لإقرار الوثائق النهائية وإنجاز مؤسسات المرجعية السياسية والوطنية للحراك السياسي الكردي في سورية.

تعميم الإنجاز ضرورة حتمية

بقلم: ميثان هوري

إن القراءة الموضوعية والعقلانية للمعادلات السياسية السورية منحت القيادة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا القدرة اللازمة لفك رموزها وتحديد أرقامها الأكثر تعقيداً أو غموضاً، فساعدتها تلك القراءة السليمة لحسم خياراتها السياسية في اللحظة المناسبة، وبالتالي أفرز العقل السياسي الجاد ذو المصادقية إمكانية التحقيق في فضاءات الواقع الفعلي بعيداً عن النزوات والعواطف، فكان الإصرار على أهمية وضرورة عقد المؤتمر الوطني الكردي في سوريا المحفل الأنسب لبناء مرجعية كردية تتمثل فيها كافة مكونات المجتمع الكردي لتكون مؤهلة للدفاع المشروع عن القومية الكردية وقصبيتهم الديمقراطية العادلة والمشاركة في القضايا الوطنية المختلفة، ولذلك نجدها نجحت بالتنسيق مع بعض الأطراف الكردية الجادة في عملية إنجاز بعض الخطوات التمهيدية الهامة ومنها المشروع السياسي الموحد "الرؤية المشتركة" كبرنامج عمل سياسي يؤسس لخطاب سياسي يوحد الآراء والمواقف النظرية تجاه المسائل الرئيسية والمصيرية وبالتالي يسهل عملية عقد المؤتمر المنشود بالإضافة إلى السعي الدؤوب لمنع وانحسار مساحات التوتر والمهاترات الحزبية التي أصبحت تلازم سياسة البعض من خلال إصرارها اللامعقول على افتعال وتفعيل

والموجة الثانية طالت نخبة المثقفين والناشطين من موقعي إعلان دمشق- بيروت، بيروت، دمشق عام ٢٠٠٦ ورموزها المعروفين من أمثال ميشيل كيلو وأنور البني

ونواجه اليوم الموجة الثالثة التي مست قرابة الأربعين من أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق من أجل التغيير الديمقراطي في سورية. ١٢ منهم - والعدد قابل للزيادة كل يوم - اتهموا بنفس الجرائم والجرائر الخيالية. وهم السيدة فداء الحوراني والسادة رياض سيف وعلي العبد الله وأكرم البني وأحمد طعمه وجبر الشوفي ووليد البني وياسر العيتي وفاتر ساره ومحمد حجي درويش ومروان العش وطلال أبو دان هؤلاء المواطنون الواعين للمخاطر التي تحيق بالبلد والدولة والمجتمع بسبب ما تعانيه من عزله على المستوى الإقليمي والدولي وبسبب نظام سياسي واقتصادي فقد على الدقة صلاحيته.... وهم من عداد الـ ١٦٣ شخصية الذين يمثلون بشكل دقيق مختلف الحساسيات السياسية والأيدولوجية التي اجتمعت بتاريخ الأول من كانون الأول ديسمبر الماضي في المجلس الوطني لإعلان دمشق

وخاطب السيد مردم الحضور بقوله قبل أن أختتم أود لفت انتباهكم إلى حالة السيدة فداء الحوراني المنتخبة رئيسة للمجلس الوطني لإعلان دمشق والمرأة الأولى المعتقلة منذ ٢٠٠١. فهي طبيبة ومديرة مستشفى في مدينة حماه، ونشر لها العديد من المقالات والدراسات، وبعد ٤٠ يوماً في سجن انفرادي أحيلت إلى المحكمة ونقلت إلى سجن النساء في دوما ومن الضروري جداً تجنيد حملة لإطلاق سراحها خاصة وأنها تعاني من مرض مزمن وعدم انتظام في ضغط الدم. وكذلك حال السيد رياض سيف رئيس أمانة إعلان دمشق والذي أسيئت معاملته بشكل خاص منذ توقيفه علماً أن حالته الصحية تدعو للقلق الشديد وكما هو معروف مصاب بمرض سرطاني يقتضي معالجته في خارج سورية لكن السلطات ما زالت تمنع في السماح له بالخروج والسفر.

ورداً على أسئلة وتعقيب الصحفيين والحضور جرى التأكيد على ضرورة الدفاع بقوة عن قضية حقوق الإنسان في سورية والعمل من أجل إطلاق سراح المعتقلين الذين هم ديمقراطيين ومسالمين من المعيب والخطأ التلاعب بقضية حقوق الإنسان وربطها بالمساومات والتسويات السياسية، وإن كان بحسب البعض أنه لا يمكن الالتفاف على دور سورية في المنطقة لكن ذلك لا يبرر إطلاقاً السكوت على قضية حقوق الإنسان وضرورة احترام حقوق الإنسان فيها. يمكن أن تكون هناك مواقف وتقديرات مختلفة حول دورها لكن ينبغي أن يكون هناك موقف واحد من قضية حقوق الإنسان لأنها قضية مبدئية وتتعلق بقيم كونية.

وختم هذا المؤتمر الصحفي والندوة الإعلامية بتوجيه الشكر مجدداً للحضور

وغياب الاهتمام، لذلك نجد أن لتعميم الإنجاز وتوسيعه أهمية قصوى ويستدعي العمل الجاد والسليم وإبداع أساليب جديدة قادرة على استيعاب وفهم ميول وهواجس وأهداف أفراد تلك القطاعات.

ندوة حاشدة في باريس دفاعاً عن حرية الصحافة والصحفيين في السجون السورية من أجل إطلاق سراح فداء الحوراني ورياض سيف وسائر معتقلي الرأي في سورية

بدعوة من منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة إعلان دمشق في فرنسا، عقدت في صبيحة ١٩ / ٢ / ٢٠٠٨ في باريس، ندوة إعلامية حاشدة حضرها ليف كبير من الصحفيين ورجال الإعلام ومختصين و مهتمين بالشأن العام عرب وأكراد وفرنسيين تحدث فيه كلا من رئيس منظمة مراسلون بلا حدود السيد روبري مينار، وبعد أن شكر الحضور على تلبية الدعوة، لخص أسباب الدعوة إلى هذه الندوة الصحفية بـ: ١- موجة الاعتقالات الأخيرة التي طالت الصحفيين والناشطين من أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق إضافة إلى موجات الاعتقالات السابقة المذكورة بميشيل كيلو وأنور البني وعارف دليلة ومئات المعتقلين الآخرين ٢- تراجع حرية الصحافة بخلاف ادعاءات النظام فيها ٣- مكانة ودور سوريا الجغرافي السياسي في الأحداث والنزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

ثم أعطى السيد مينار الكلام إلى الكاتب والناشر فاروق مردم بك، الذي بعد أن شكر بدوره مراسلون بلا حدود على استضافتهم ودورهم شكر الحضور والصحفيين..... تابع بعد ذلك السيد فاروق مردم فتطرق إلى حالة وقوانين الطوارئ المعلنة والمطبقة منذ قرابة ٤٥ سنة في سوريا، وذكر كيف عانت سورية على مدار ٣٠ سنة من حكم الأسد الأب الاستبدادي والذي تسبب في وفاة عشرات الألوف دون ذكر المفقودين حتى تحولت سوريا كما وصفها المعارض الكبير رياض الترك إلى "مملكة الصمت". والذي كسره مثقفون وسجناء سياسيون سابقون ونشطاء حقوق الإنسان في الفترة القصيرة التي عرفت بـ "ربيع دمشق"، في أعقاب وفاة الديكتاتور في عام ٢٠٠٠ وتقلد ابنه منصب الرئاسة. لكن سرعان ما أوقفت السلطة هذا الانفتاح الخجول وجردت ثلاثة موجات من القمع (توقيف عشوائي، أحكام جائرة، عقوبات قاسية بالسجن المديد، منع مغادرة، فصل من العمل....) طالت هؤلاء الرجال والنساء الذي لم يطالبوا بأكثر من إقامة دولة الحق والقانون في سوريا.

الموجة الأولى عام ٢٠٠١ وطالت رموز ربيع دمشق أمثال أستاذ الاقتصاد عارف دليلة الذي ما زال يقضي الحكم بالسجن ١٠ سنين الذي كان صدر بحقه رغم تقدم سنه وحالته الصحية المقلقة.